مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2020، 8(3)،200-179

الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

Suggested Strategies for the Lost Loop between Higher Education Output and Labor Market Requirements

جيهان ضمايرة[1]، روان ضمايرة[2*]

Jehan Damaira[1], Rawan Damaira[2*]

[2,1] كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة- جنين.

[1,2] Faculty of Administrative and Economic Sciences, Al-Quds Open University, Jenin, Palestine

تاريخ الإستلام:2019/02/14 تاريخ القبول: 2019/12/18 تاريخ النشر: 2020/12/01

المستخلص: هدفت الدراسة إلى معرفة الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث تكونت عينة الدراسة من 200 مفردة، استخدمت الباحثات العينة الميسرة، وزعت على خريجي الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، هي: (:جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح الوطنية، جامعة خضوري، والجامعة العربية الأمريكية)، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برمجية SPSS في التحليل كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتان أن جميع مجالات الدراسة قد كانت درجة الاستجابة عليها بدرجة متردد والتي سجلت متوسطات حسابية تقع بين 3.04 الى 3.12، باستثناء مجال واحد خاص بالمحتوى التعليمي والذي سجل متوسط حسابي قدره 3.47 بدرجة الموافقة، وخاصة في التخصصات الانسانية، وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الباحثتان ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة في سوق العمل، كالتخصصات الانسانية، ورفع مستوى تقديم خدمات التعليم المستمر والعمل على استحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية، ووجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات المقترحة، سوق العمل، مخرجات التعليم العالي، خريجي الجامعات.

Abstract : The study aimed to know the proposed strategies for the lost loop between higher education outputs and labor market requirements from the perspective of Palestinian university graduates. The study sample consisted of 200 respondents, a constructed questionnaire was distributed to four Palestinian university graduates' students in north West Bank namely: (Al-Quds Open University, Anajah University, - Al-Khudouri University, and The Arab American University). The descriptive analytical method was used in this study, as the study used several statistical tools, such as frequency distribution, percentage, mean and mean average, T-test, and the one-way analysis of variance, and the equation for calculating Cronbach's alpha reliability coefficient. One of the most important findings of the research was that all areas of study had a degree of response at a limited degree, especially in humanities. One of the most important recommendations made by the researchers was the need to review the policy of admission in specializations in which there is high unemployment, and work on the development of curricula and amend them to combine theoretical and applied skills to such collages, and the need to

*ايميل الباحث الرئيسي: rawandamayrah1997@gmail.com

work on the study of the labor market to identify the required new disciplines and needs through the field studies of the labor market.

Keywords: Strategy, Labor Market, Outputs of Higher Education.

المقدمة:

يعد التعليم أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل، كما انه البداية الحقيقية لتقدم البشرية، وأن جميع الدول التي تقدمت جاء تقدمها ونهضتها من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها، والقضية هي كيف نستطيع الوصول بالعملية التعليمية لتصبح شاملة تتمتع بالجودة من مرحلة التأسيس حتى مراحل التعليم العالي الذي يشمل الجامعات والمعاهد المتوسطة، لكي يكون المتعلم أو الدارس مواكبا لهذه التطورات وقادرا على التعامل مع كل هذه المتغيرات من خلال فلسفة متوازنة للتعليم، بمعنى أن يكون الهدف الأساسي للتعليم تكوين إنسان يستطيع أن يتعامل مع كل هذه المستجدات ومعطيات التغير، وان ينتقل من التعليم كمرحلة إلى التعليم مدى الحياة، وان تكون أولى مهام التعليم في هذا القرن بكل تقدمه وبكل ما فيه من متغيرات أن يعد بشرا قادرا على التعامل والتفكير المستنير والابتكار(شحاتة وعمار،2003).

فقد أصبح التعليم الجامعي يحظى باهتمام متزايد في المجتمعات المتقدمة والنامية، باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع ويلبي احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض والتطور، باعتبار التنمية في مجالات الحياة المختلفة تعتمد على جودة الحياة التعليمية، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوظيفي، ويشكل المخزون من الطاقة البشرية في الجامعات أساس التنمية كون هذه المخرجات هي مدخلات التنمية لذلك كان استثمار التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما خُطط بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة والتي تتواكب مع مستجدات العصر والثورة المعرفية والتكنولوجية. (مهدي، 2014).

ومخرجات التعليم العالي ليست سوى عبئاً إضافياً على سوق العمل، فالخلل أصبح واضحاً بين المهارات المطلوبة والمهارات المتوفرة، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، فلم يعد التعليم العالي يتصف بالجودة المطلوبة بسبب عدم مرونته وقدرته على استيعاب كل ما هو جديد في عالم المعرفة، فقد بات نموذجاً تلقينياً يبني أجيالاً غير مؤهلة لدفع عجلة التنمية والنمو، فالمتطلبات الحديثة في سوق العمل لا تقتصر فقط على تحديث المادة العلمية فحسب بل تتعداها إلى إعداد الكوادر التعليمية، تأمين المستلزمات، والتجهيزات العلمية وتوفير المرافق والمنشآت الحديثة بالجامعات، كما أن الأخلاق المهنية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الاصطناعي مما أدى إلى تدني فرص العمل لهؤلاء الشباب مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة بين صفوف الخريجين (حمود، 5:2011).

وأصبح سوق العمل يشهد متطلبات جديدة غاية في التنوع، وأصبحت ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة في البلدان العربية وهي تزداد خطورة واتساعا وتحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهة هذه الفجوة، وحتى يكون التعاون ناجحاً يحتاج إلى سياسات وتشريعات يجعله معملاً مؤسسياً مستمر وهادف. كما ينبغي أن يكون التعاون شاملاً فيما يتناوله من إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية ورسم سياسات النظام التربوي العام والعالي، وأنظمته الفرعية ومنها التعليم والتدريب المهني التقني، وأن يتم تخطيط التعليم والتدريب المهني التقني ابتداءً، وتحديد تخصصاته بأهداف الإستراتيجية الوطنية، ومناهجها وكفايتها الوطنية. والتدريب قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة، وتشغيل الخريجين وتبادل الخبرات، وتبادل المعلومات، والتعاون في حل المشكلات، وصياغة السياسات والتشريعات الحاكمة لهذه الأمور (مصطفى، 2001).

تعريف الإستراتيجية و أنواعها ووظائفها:

مفهوم الإستراتيجية:

كلمة "إستراتيجية" مشتقة من الكلمة اليونانية "ستراتيجوس" ؛ ستراتوس (معنى الجيش) وهذا يعني القيادة / الحركة). والإستراتيجية هي إجراء يتخذه المديرون لتحقيق واحد أو أكثر من أهداف المنظمة. ويمكن أيضًا تعريف الاستراتيجية

على أنها "اتجاه عام للشركة ومكوناتها المختلفة لتحقيق الحالة المطلوبة في المستقبل. والاستراتيجية ناتجة عن عملية التخطيط الاستراتيجي المفصلة. وهي قرار يتخذه المديرون لضمان تحريك موارد المنظمة المادية والبشرية بطريقة ترى إدارة المنظمة أنها أفضل الطرق المتاحة لتحقيق الفوز على المنافسين وزيادة قيمة المنظمة من وجهة نظر عملائها. ويمكن اختيار الإستراتيجية المناسبة على نتائج تقييم البيئة الخارجية وما أظهرته من فرص وتهديدات ونتائج تقييم البيئة الداخلية وما اكتشفته من نقاط ضعف وقوة. (عوض، 2004).

أنواع الاستراتيجيات:

تتعدد أنواع الاستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجله ومدى توافر الإمكانات التي يمكن استخدامها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ، ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي:

الإستراتيجية العقلانية:

تستند هذه الإستراتيجية إلى الدراسة العلمية كما تفترض استعداد الناس المقصودين بها للاقتناع بمتطلباتها نظراً لموضوعيتها واستنادها إلى أصول التفكير العلمي المنطقي السليم. وهذه الإستراتيجية تعتمد على البحث العلمي وعلى تولي الكفاءات العلمية لوضعها، وللنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المنشودة منها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم (علي، 2012).

الإستراتيجية التوجيهية:

يعتمد هذا النوع من الإستراتيجية على جذب اهتمام الناس المعنيين بها، واستثارة بواعثهم وكسب ثقتهم وشحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وعواطفهم تعديلاً يدفعهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم طواعية واختياراً بينما لا تنكر ما لدى الإنسان من ذكاء وعقلانية. وهي تعنى بالدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية ويترتب على ذلك تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها وإشراكهم في عملية وضع هذه القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها كما تراعي هذه الاستراتيجية خصائص الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها (إبراهيم، (2011.

الإستراتيجية السياسية الإدارية:

تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجهات الصادرة عنها كما تعتمد أيضاً على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجهات وتعليمات (إبراهيم، (2011.

وظائف الإستراتيجية (إبراهيم،2011): ومن أهم وظائف الاستراتيجية الآتي:

- تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجاباً وسلباً.
- تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملائمة من بينها.
- تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
- استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
- تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
- توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
- تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.
- مراعاة الموائمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية.

مفهوم المخرجات التعليمية:

يعرف (ساري، 2011) المخرجات التعليمية بأنها المعارف والقيم والاتجاهات التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى إكسابها الطلبة من خلال مناهجها المقررة عند إكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية والمرتبطة برسالتها، وتعكس معايير عالمية في مستوى مناسب، يعبر عنها بنتائج وليس بشكل أنشطة تعليمية أو منهج دراسي.

ومن جهة أخرى يرى (الرشيدي، 2007) بأنها جودة الطالب الجامعي –أي درجة الإتقان المطلوب تحقيقها والمرغوب فيه عملياً واجتماعياً.

ويتفق كل من (McCarthy,2011) و (EU,2004) في تعريف المخرجات التعليمية بأنها : مواصفات لما يجب أن يعرفه الطالب، ويفهمه وما يكون قادراً عليه بعد الانتهاء من عملية التعلم.

أبعاد الجودة في التعليم العالي:

يؤكد(Roman and Hill, 1998) على أن التعليم العالي خدمة مهنية تختلف عن الخدمات الأخرى وفي جوانب متعددة. ويمكن التعامل معها بصورة منفصلة ومختلفة عن غيرها من الخدمات. وخدمة التعليم العالي هي خدمة خالصة (مثل الخدمات الاستشارية والفنية والقانونية) وتتسم هذه الخدمة بدرجة عالية من الاتصال الشخصي والتعقيد والاعتماد على متطلبات السوق والاعتماد على طلب الزبائن (الطلبة والمشغلين والتشعب).

وفقا لـ (Strikatanyoo & Gnoth,2005) الطلبة المتوقع التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي يكونون مجبرين على الاعتماد على وسائل بديلة محدودة في التعرف على مستوى الجودة، ومن هذه الوسائل الكراسات ومواقع الويب والكلمات المنطوقة والإعلانات والاتصال مع وكالات الخدمات الجامعية وغيرها، وكذلك يعتمد الطلبة (المتوقع التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي)على الوعود المقدمة من هذه المؤسسات في التقييم الأولي لمستوى جودة خدماتها.

مفهوم سوق العمل و أنواعه:

مفهوم سوق العمل:

يشير سوق العمل، إلى العرض والطلب على العمالة، حيث يقوم الموظفون بتوفير العرض وأصحاب العمل الطلب. وهو مكون رئيسي لأي اقتصاد ويرتبط بشكل وثيق بأسواق رأس المال والسلع والخدمات. ويعرف سوق العمل بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشرائها، وبالتالي تسعير خدمات العمل وتتحكم في سوق العمل شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه، ومن تلك الشرائح الأيدي العاملة مختلفة المهارات والاختصاصات الساعية للحصول على فرص مناسبة، وعملية تخصيص الأفراد للوظائف لا تمثل حاجة فردية فقط، بل هي حاجة ومتطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلبا وإيجاباً. (متولي،2014).

كما عرفه عمارة بعملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض (نواتج التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه النواتج في مجالات العمل المختلفة، وصولا إلى حالة التوازن بين العرض والطلب (عمارة،2012).

أنواع سوق العمل:

يعمل سوق العمل في الاقتصاد مع الطلب والعرض على اليد العاملة. في هذا السوق ، يكون الطلب على العمالة هو طلب الشركة للعمالة والعرض هو عرض العامل للعمال. ويتأثر العرض والطلب على العمالة في السوق بالتغيرات في القدرة على المساومة، وتم تقسيم سوق العمل الى اربعة انواع كما ورد في (مسعود، 2012)

1 - سوق العمل في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال:

يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسي والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل الدراسي، ويعاني العاملون بهذا القطاع من انخفاض مستويات

أجورهم الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، وتعاني نسبة كبيرة منهم من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ويعاني هذا السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

2 - سوق العمل في القطاع الخاص:

يمكن أن نميز بين نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد العاملون في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات، ويستخدم تقنيات تقليدية وتعطي أجور أقل من مثيلاتها والعاملون فيه من مستويات تعليمية متوسطة، والقطاع الخاص الاستثماري ويتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية وخلافه، ويستخدم تقنيات متقدمة ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية.

3 - سوق العمل في القطاع الأجنبي:

يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضوعه للتنظيمات واللوائح الداخلية، فيستخدم الفن الإنتاجي في الشركة الأم، وكذلك يطبق على العاملين فيه ما يطبقه على العاملين بالشركة الام، وهو جزءاً من الاقتصاد العالمي أكثر من كونه جزءاً من الاقتصاد الوطني.

4 - سوق العمل غير المنتظم:

يتميز هذا السوق بانخفاض مستويات تعليم العاملين به، وترتفع نسبة الأمية بينهم، ويحصل العاملون به على أجور منخفضة وغير مناسبة ويساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين، ويستخدم هذا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تتطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة، وهو يعتمد على مصادر تمويل محلية وتنخفض به تكلفة فرصة العمل ويتصف العاملون بهذا السوق بعدم استقرار الأجور، وسهولة خروج العمالة منه، لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وخلافه. ويرى الباحث أن تعدد أنواع سوق العمل تعد حالة إيجابية تتمتع بها المجتمعات، حيث إن مميزات كل نوع من أنواع سوق العمل تزيد من إمكانية استيعاب أكبر عدد من شرائح المجتمع ، وان تأثير الأسواق المختلفة مرتبط باختلاف مسارها وتنوع مكوناتها من حيث الالتزام باللوائح والقوانين، وتفاوت مستوى الأجور، واختلاف مستويات الدرجات العلمية بين العاملين، وكبر وصغر رأس المال من نوع إلى آخر، وتعدد مصادر التمويل، واستخدام التقنيات المتقدمة والتقليدية، وربط معدلات الإنتاج بالأجور، والمستوى الوظيفي بالدرجة العلمية، وهذا التنوع يدفع أيضاً في اتجاه استيعاب أصحاب الدرجات العلمية المختلفة مما يحقق مبدأ المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ويسمح لهذه الطاقات للمساهمة في البناء والتطوير والارتقاء بمستوى الحالة الاقتصادية للمجتمعات خاصة في ظل التطور التكنولوجي واستخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاءة الإنتاجية وربطها بالمستويات المهارية والدرجات العلمية (علي، 2012).

المعوقات الرئيسة لحصول خريجي التعليم العالي على فرصه في سوق العمل المحلي (البنك الدولي، 2011):

1 - تباين المهارات، إذ تشير مسوحات المشاريع أن الشركات تعتبر مهارات العاملين وتعليمهم الجامعي من بين أهم خمسة محددات لمناخ الأعمال، إضافةً إلى أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم العالي يتخصصون في برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تعتبر مناسبة لاستيعاب الخريجين في القطاع الحكومي، ولا يناسب القطاع الخاص خاصة في مجالات التصنيع والخدمات.

2 - رغبة الكثير من الخريجين بالالتحاق بالقطاع الحكومي وخاصة (الإناث)، لوجود عدد من الحوافز مثل ساعات عمل أقل، نظام التقاعد، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف روح المبادرة بين الخريجين وامتداد البطالة لفترات طويلة.

3 - ضعف الابتكار والاستثمار في مجال البحث والتطوير، بما يتطلب الحاجة إلى تعزيز الروابط بين القطاع الخاص والعام، وزيادة نسبة مشاركة الطلاب الجامعيين في أعمال البحث، إضافةً إلى تحسين نوعية مؤسسات التعليم العالي وإدخال مناهج حديثة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

4 - عدم قدرة القطاع الخاص على توليد عدد كاف من الوظائف لمعظم التخصصات.

5 - ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي لسد العجز في موازناتها لوضع أسس راسخة من الناحية المادية والبشرية لميزانيات تطويرية فعالة.

6 - عدم الاهتمام بمواءمة مناهج التعليم العالي لتكون حساسة لاتجاهات التطوير الاقتصادي والمتطلبات التنموية.

7 - الحاجة لنظام معلومات لسوق العمل، لاستخدامه من قبل المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار، والباحثين، وأصحاب العمل، والباحثين عن العمل.

8 - قلة الاهتمام بتطوير التعليم المستمر للجوانب الفنية وإعادة التأهيل، وغيرها من الحلقات الضرورية والمكملة لمساعدة الخريجين على الانخراط في سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

في ظل انسداد آفاق التنمية المحلية وتعرض قطاع التعليم خلال عقود أربعة من الاحتلال إلى الإهمال والتهميش المقصود وفي ظل عدم تحقيق إنجاز مهم في العقد الأول من عمر السلطة الفلسطينية في قطاع التعليم؛ بدأت ظاهرة الخريجين بالظهور(وزارة الخارجية والتخطيط، 2012). ومع غياب تخطيط حقيقي من قبل التعليم العالي لاحتياجات وتوجهات السوق المحلي الإقليمي، ومحدودية قدرة الدول العربية -باستثناء بعض دول الخليج العربي- على استيعاب خريجي دول أخرى حيث أن معظم الدول العربية الأخرى تعاني من مستوى بطالة غير مسبوقة لخريجيها كل تلك الظروف وغيرها أسهمت في عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الخريجين الجامعيين سواء في القطاعين العام والخاص، او من خلال رفد السوق العربية بالخريجين الفلسطينيين، لهذا تكمن المشكلة في نسب البطالة المرتفعة التي يعاني منها الخريجون.(وزارة الخارجية والتخطيط:، 2012). ففي كل عام تزداد أعداد الخريجين والخريجات بشكل ملحوظ دون التغير في الفرص المتاحة في سوق العمل الفلسطيني، فقد تنافس أكثر من 43000 خريج فلسطيني على 800 وظيفة في قطاع التربية والتعليم (الرجوب، 2015). وقد بين مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة، خلال الربع الأول من عام 2015، أن معدل البطالة من بين المشاركين بالقوى العاملة بلغ 25,6%، مشيراً إلى وجود فجوة واضحة بين الذكور(71,7%) والإناث(18,8%)، ومع مرور السنوات تفاقم أعداد الخريجين والخريجات من الجامعات الفلسطينية، فعدد العاطلين عن العمل يزداد، وفي عام 2017 وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى27,4% ،ففي الضفة الغربية بلغت نسبة البطالة 18,1بينما بلغت في قطاع غزة 43,6.

وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة في طرح السؤال الرئيسي التالي:
ما الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؟

تساؤلات الدراسة:

ما الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل؟ من وجهة نظر الطلبة أنفسهم

هل للاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل أي أثر على خريجي الجامعات الفلسطينية وفقا للمتغيرات الديمغرافية للمبحوثين؟

ما أهم المعيقات التي تواجه كل من مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات سوق العمل، والخريجين بعد تخرجهم؟

ما أهم الحلول المقترحة للحد من تلك المعيقات؟

فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ألف اقل من او يساوي 0.05 بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني للخريجين تعزى لمتغيرات الدراسة (الجامعة، العمر، الكلية او التخصص، الجنس).

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى الاستراتيجة المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
- التعرف على العلاقة في الاستراتيجية المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل على خريجي الجامعات الفلسطينية، وفقا للمتغيرات الديمغرافية للمبحوثين.
- التعرف على أهم المعيقات التي تواجه كل من التعليم العالي، ومؤسسات سوق العمل، والخريجين بعد تخرجهم.
- التعرف على أهم الحلول المقترحة للحد من تلك المعيقات.
- الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها تعميق الفهم حول الاستراتيجيات المقترحة للفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الدور المناط بالجامعات الفلسطينية باعتبارها منارة ونبراساً يعيش على هداه طلبة التعليم العالي من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يتسلحون بسلاح العلم والمعرفة في مواجهة عدو متعلم وعلى درجة عالية من الوعي والإدراك. حيث تسعى هذه الدراسة للموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. إذ من المنطقي أن يتم إعداد الخريجين وتهيئتهم للانخراط في سوق العمل، كما أن التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من أهم القضايا التي تحتل اهتمام واسع في الوقت الحاضر وكما أنها ستبقى من القضايا الجوهرية المهمة في المجتمع، فكثير من الفئات تهتم بهذه القضية ومنهم:

- المؤسسات (سوق العمل): توفر لهم الكوادر البشرية المؤهلة المدربة التي تتوفر فيها المهارات اللازمة للنهوض بأداء المؤسسات.
- الخريجين: تساعدهم في إيجاد فرص عمل وتساهم في إعدادهم للانخراط في سوق العمل.
- التنمية الاقتصادية: تسهم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- إضافة إلى ذلك سوف تكون هذه الدراسة كأداة للباحثين والخريجين، والمكتبات وذوي العلاقة.

حدود الدراسة:

المكانية: شمال الضفة الغربية(جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح الوطنية، الجامعة الأمريكية، جامعة خضوري التقنية).

الزمانية: الفصل الدراسي الثاني 2018/ 2019م.

الموضوعية: التعليم العالي، وسوق العمل.(الموائمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل).

البشرية: الخريجين من الجامعات الفلسطينية.

منهجية البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة، إذ يقوم هذا المنهج على الجمع بين الدراسة المكتبية والدراسة التطبيقية كما يلي:

•**الجانب النظري:** تم التطرق في هذا الجانب من خلال دراسة بعض الأدبيات المتعلقة بموضوع مواقع التواصل الاجتماعي وبطالة الخريجين من خلال الاستعانة بالمصادر المختلفة من كتب ودوريات وأبحاث متخصصة في هذه المواضيع.

•**الجانب العملي:** تم استخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة في جمع المعلومات ومعالجتها بالأسلوب الكمي من خلال برمجية SPSS، اذ ترك لطلبة الجامعات حرية الاختيار في الإجابة ضمن سلم ليكرت الخماسي (موافق بشدة إلى معارض بشدة)، تم حساب المتوسط الحسابي لأحكام جميع المشاركين كضمان للدقة والموضوعية وعدم التحيز في تلك الأحكام.

أداة الدراسة:

بعد مراجعة الادب حول موضوع الدراسة، وبعض الدراسات السابقة، قامت الباحثات باعداد استبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من عناصر العينة وذلك لتغطية هذا الجانب من الدراسة، وقد صممت الاستبانة وفقا للعناصر التالية:

القسم الأول: يحتوي على بيانات شخصية شملت عددا من المتغيرات وهي (الجامعة، العمر، الكلية او التخصص، الجنس). كما استخدمت هذه البيانات الشخصية للتعرف على أفراد عينة الدراسة، وكذلك استغلت في فحص فرضيات الدراسة ومناقشتها.

القسم الثاني: ويشتمل على فقرات الاستبانة وهي (48) فقرة مقسمة إلى 5 مجالات وقد تم صياغة هذا القسم بشكل يتيح للمبحوثين فرصة للإجابة عنها وفقا لتدرج مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة=5، موافق =4، متردد=3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1).

القسم الثالث: ويشمل على آراء الطلبة حول المعيقات التي تواجه كلا من التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل والخريجين، وكذلك بعض المقترحات لحل تلك المعيقات.

صدق الأداة:

بهدف التحقق من صدق الأداة تم توزيع الاستبانة على مجموعة من أساتذة الجامعات، (بواقع ثلاثة اساتذة من الجامعة الغربية الامريكية، واربعة اساتذة من جامعة القدس المفتوحة) بهدف التأكد من صدق الإستبانة ومدى ملائمة فقراتها وانسجامها مع أسئلة الدراسة من حيث الدقة والوضوح، حيث تم تعديل وحذف بعض فقرات الاستبانة.

ثبات أداة الدراسة:

جدول (1): يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ على أبعاد الدراسة و أقسامها المختلفة

أبعاد الأداة	قيمة معامل الثبات
الإرشاد الأكاديمي	.862
المحتوى التعليمي	.924
التعليم المستمر	.938
مهارات لغوية وتقنية	.883
الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي	.904
الثبات الكلي	**.954**

لقد تراوح معامل الثبات النهائي لعبارات محاور الدراسة ما بين (.862-.938) وهو معامل ثبات مرتفع كما بلغ معامل الثبات الكلي لجميع عبارات الأداة (954.) وهو معامل ثبات مرتفع.

كما بلغ معامل الثبات الكلي لجميع عبارات الأداة (.835) وهو معامل ثبات مرتفع.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد تم معالجة بيانات الدراسة وفقاً لبرمجية (SPSS) حيث استخدمت الاساليب الاحصائية التالية: تحديد معامل ثبات الدراسة باستخدام معامل كرونباخ الفا بهدف قياس فقرات الاستبانة من حيث ثباتها، التوزيعات التكرارية والنسب المئوية بهدف التعرف على خلفية المبحوثين، المتوسط الحسابي الموزون بهدف التعرف على اجبات المبحوثين لمجالات الاستبانة، ذلك ان لكل عبارة خمسة مقاييس وهي من رقم (5) الى رقم (1) والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2): المحك المعتمد لتفسير نتائج الدراسة

رمز السلم	المعنى اللغوي	الدرجة	الوزن المسوب
م.ب	موافق بشدة	5	5.00 – 4.21
م	موافق	4	4.20 – 3.41
متردد	متردد	3	3.40 – 2.61
غ.م	غير موافق	2	2.60 -1.81
غ.م.ب	غير موافق بشدة	1	اقل من 1.81

كما استخدمت الباحثتان اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لتوضيح الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتوسط إجابات عينة أفراد الدراسة حول الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني وفقا للمتغيرات المستقلة في الدراسة، وذلك بالمقارنة مع ألفا اقل من أو يساوي 0.05، فإذا كانت النتيجة اقل من 0.05 يتم رفض الفرضية، وان كانت اكبر من 0.05 يتم قبول الفرضية بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة، كما تم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (t –test independent) وهذا الاختبار استخدم وفقا لمتغير الجنس.

خلفية أفراد العينة (المتغيرات الديمغرافية):

جدول رقم (3): التوزيع التكراري والنسب المؤوية لعينة أفراد الدراسة، ن=200

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	23 سنة فأقل	152	76.0
	24-26سنة	32	16.0
	أكثر من 27 سنة	16	8.0

	المجموع	200	100.0
الجنس	ذكر	24	12.0
	أنثى	176	88.0
	المجموع	200	100
الجامعة	القدس المفتوحة	124	62.0
	العربية الامريكية	16	8.0
	النجاح	20	10.0
	خضوري	40	20.0
	المجموع	200	100.0
الكلية	العلوم الادارية	84	42.0
	تكنولوجيا وعلوم تطبيقية	52	26.0
	تربية	32	16.0
	هندسة	32	16.0
	المجموع	200	100.0
السكن	مدينة	64	32.0
	قرية	124	62.0
	غير ذلك	12	6.0
	المجموع	**200**	**100.0**

يتضح من **الجدول رقم (3)** أن معظم طلبة الجامعات من كليات العلوم الإدارية، وغالبيتهم من الإناث، ويسكنون القرى.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثتان بمراجعة للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وتم تصنيفها لدراسات محلية، وعربية، وأجنبية، بواقع دراستان لكل منهما كما يلي:

دراسة البغدادي(2014) بعنوان "العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية .(دراسة حالة قطاع غزة)":هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الخريجين من كليات التجارة في الجامعات المحلية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء أو تخفيف مشكلة حصولهم على فرص عمل مناسبة حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة خريجي كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تم اختيار العينة بلغت 160 فرد من أفراد المجتمع، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

•عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.

•أن فرص العمل تتأثر بالعوامل الأكاديمية للجامعات، أي أنه يمكن زيادة فرص العمل إذا ما تحسنت أحوال الجامعات الفلسطينية وإذا ما تم تعديل أنظمة وسياسات القبول في الجامعات بما يتلاءم وقدرات حاجات سوق العمل الفلسطيني.

•أن فئة أعزب أكثر تعرضاً للعوامل السياسية والاقتصادية والأكاديمية من فئة متزوج.

دراسة اليازوري وآخرون (2012):" بعنوان الخريجون وسوق العمل ":هدفت الدراسة إلى استقصاء مشكلة الخريجين في قطاع غزة كماً ونوعاً في محاولة لوضع حلول خلّاقة في هذا المضمار، وقد قدّم الباحثون بتحليل المؤشرات الرقمية المتعلقة بالخريجين وسوق العمل كما وظفوا مجموعة من الاستبانات لقياس مجموعة من المتغيرات في مجال التعليم العام، والتعليم الجامعي وسوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مجموعة من النتائج أهمها :

1-ضرورة الاهتمام بتجويد العملية التعليمية سواءً في مجال التعليم العام أم التعليم الجامعي، وذلك لإكساب الخريج المهارات اللازمة لسوق العمل.

2-اعتماد ثقافة الترخيص والاعتماد للخريج والمؤسسات التعليمية بما ينعكس ايجاباًعلى جودة الخريج .

دراسة التائب (2014) بعنوان "كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين": هدفت الدراسة إلى التعرف إلى كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وتحديد السبل الكفيلة بتطوير مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي ،اعتمدت الدراسة في الجزء النظري المنهج الاستقرائي باستعراض المجلات والدوريات، وتوصيات المؤتمرات العلمية التي تناولت موضوع التعليم المحاسبي ومدى كفاءة مخرجاته، أما في الجزء العملي فاعتمد الباحث على صحيفة الاستبانة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، ومن أهمها ما يلي:

*أن مخرجات التعليم المحاسبي تفتقر إلى الكفاءة في أداء الأعمال المصرفية من وجهة نظر موظفي المصارف.

*الاتفاق بين الأكاديميين والمهنيين حول السبل الكفيلة بتطوير العمل المصرفي، واستخدام أعضاء هيئة التدريس التكنولوجيا الحديثة في التدريس.

دراسة الحميدي،عبد الرحمن سعد وآخرون (1999) بعنوان "أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية"، أظهرت أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة85% من الخريجين .وأن الخريجون من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص ،مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية في خريجي الجامعات .وأكدت الدراسة على أن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل ،والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية ،والمهارات الإدارية والتنظيمية.

دراسة (Hart, 2008): بعنوان (كيف ينبغي للكليات تقييم وتحسين تعليم الطلاب؟ دراسة استقصائية لآراء أرباب العمل. هدفت إلى معرفة انطباع أرباب العمل عن موظفيهم الجدد من الخريجين، وتوصلت الدراسة إلى أنه من بين كل خمسة مديرين يعتقد اثنان فقط بأن نسبة الموظفين من الخريجين الحديثين الذين يمتلكون المهارات الأساسية لاحتياجات سوق العمل تتراوح بين (6%-43%، و 57% من أفراد العينة يعتقدون بأن 27% من الموظفين يمتلكون هذه المهارات). كما خلصت إلى مجموعة المهارات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وهي: المعرفة بالبيئة المحيطة، إدارة الذات، المهارات الكتابية، التفكير الناقد والتغيير.

دراسة (Louis, 2006): بعنوان إعادة توظيف المهارات الأساسية: العلاقات بين المعارف والمهارات في التعليم العالي. التي هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المهارات الأساسية والمجالات الدراسية المختلفة وذلك في اثنتين من أكبر جامعات أستراليا. وقد توصلت الدراسة إلى:أن بعض المهارات مثل التفكير النقدي، التحليل، حل المشكلات تختلف من مجال إلى آخر من حيث سبل اكتسابها وأساليب تطبيقها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات تبين أن هناك دراسات عديدة محلية وعربية وأجنبية تناولت مشكلة مؤسسات التعليم العالي في عدم قدتها على التوافق بين تخصصات خريجيها ومتطلبات سوق العمل بشكل عام، وأن هذه المشكلة منتشرة في البلدان العربية، وكذلك عالمياً فهي مشكلة محلية إقليمية عربية عالمية ، مما يدل على أن بعض البلدان في العالم حاولت العمل على علاجها واعتبروا الجامعة مركزا بحثياً يزود المجتمع والدولة بالمستجدات والتطورات العلمية من أجل استخدامها في عملية التطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة البغدادي و اليازوري (2012) في كثير من المواضيع منها ضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واتفقت مع معظم الدراسات السابقة باستخدامها المنهج الوصفي والاستبانة ولكنها اختلفت مع الدراسات السابقة في طرح إستراتيجية مقترحة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، حيث تعد الدراسة الأولى من نوعها التي تطرقت بالاختلاف عن الدراسات السابقة بتناولها توظيف استراتيجيات مقترحة لسد الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي.

الاجابة عن أسئلة الدراسة:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية لمجال/الإرشاد الأكاديمي

نص الفقرة	المتوسط	الدرجة
وفرت لي جامعتي الإرشاد الأكاديمي عند التحاقي بالجامعة.	3.48	موافق
ساعدني الإرشاد الأكاديمي في جامعتي على اتخاذ قراري بشان تخصصي.	3.20	متردد
قدم لي المرشد الأكاديمي في جامعتي المشورة قبل اختيار تخصصي الجامعي في ضوء سوق العمل.	2.96	متردد
ساعدني الإرشاد الأكاديمي على تنظيم خطتي الدراسية.	3.36	متردد
شجعني الإرشاد الأكاديمي في جامعتي على تطوير نفسي من خلال المشاركة في الأنشطة اللاصفية.	2.76	متردد
قدمت لي جامعتي الحوافز المعنوية لاختيار تخصصي في ضوء سوق العمل.	2.84	متردد
وفر لي الإرشاد الأكاديمي في جامعتي بيئة سليمة تؤهلني لسوق العمل.	2.87	متردد
اشعر أن المرشدين الأكاديميين من ذوي الاختصاص ولهم معرفة باحتياجات سوق العمل.	3.54	موافق
المتوسط العام	**3.12**	**متردد**

يتضح من خلال **جدول رقم (4)** أن درجة استجابة خريجي الجامعات الفلسطينية على مجال الإرشاد الأكاديمي ككل قد كانت بدرجة استجابة متردد حيث بلغ المتوسط الحسابي له M=3.13 في حين سجلت الفقرة الثامنة أعلى متوسط حسابي في الجدول M=3.54 والتي تنص "اشعر أن المرشدين الأكاديميين من ذوي الاختصاص ولهم معرفة باحتياجات سوق العمل "،بدرجة استجابة موافق، ثم تلتها الفقرة الأولى والتي تنص على "وفرت لي جامعتي المرشدين عند التحاقي بالجامعة "M=3.48 بدرجة استجابة موافق، وهذا يدل على أهمية الإرشاد الأكاديمي في تقديم النصح ومساعدة الطلاب لكي يتمكنوا من إكمال مرحلتهم الدراسية بنجاح.

اما الفقرات التي حصلت على اقل متوسط حسابي فكانت الفقرة الخامسة M=2.96 والتي تنص على " شجعني الإرشاد الأكاديمي في جامعتي على تطوير نفسي من خلال المشاركة في الأنشطة اللاصفية" ، تلتها الفقرة السادسة M=2.84 والتي تنص " قدمت لي جامعتي الحوافز المعنوية لاختيار تخصصي في ضوء سوق العمل" ، وترى الباحثتان أن السبب بخروج هذه النتيجة كون عينة الدراسة من الخريجين من الجامعات الفلسطينية منسجمين في رأيهم حول مجال الإرشاد الأكاديمي ، حيث أن غالبية عينة الدراسة لم يتلقوا الإرشاد الأكاديمي المناسب عند التحاقهم بالجامعة وأن نظام الإرشاد الأكاديمي بحاجة إلى إعادة النظر حتى ينسجم مع متطلبات سوق العمل وهذا ما لمسته الباحثتان عند إجراء بعض المقابلات مع الطلبة وأثناء توزيع الاستبانات، وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع دراسة البغدادي (2014) التي تناولت العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية والتي توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن فرص العمل تتأثر بالعوامل الأكاديمية للجامعات أي انه يمكن زيادة فرص العمل إذا ما تحسنت أحوال الجامعات الفلسطينية وإذا ما تم تعديل أنظمة وسياسات القبول في الجامعات بما يتلاءم مع قدرات وحاجات سوق العمل الفلسطيني.

وتدعيما لذلك فقد أورد القرني (2015) في مؤتمر الارشاد الاكاديمي في التعليم العالي لدول مجلس التعاون، أن الإرشاد الأكاديمي ضرورة ملحة في تحقيق أهداف التعليم الجامعي الرامية إلى حفز مواهب الطلاب المتباينة لتنمو نمواً متكاملاً أكاديمياً وأخلاقياونفسياً واجتماعياً وسلوكياً، وإعداد الطلاب إعدادًا يتوافق مع ميولهم ,وقدراتهم وقيم مجتمعهم، ومواكباً للتحديات التنموية السريعة على الساحة المجتمعية ، إذ يعد الإرشاد الأكاديمي نشاطاً أساسياً وضرورياً في مؤسسات التعليم الجامعي ، لاكتشاف رغبات الطلاب وقدراتهم ، وتحديد أهدافهم ومساعدتهم على رسم الخطط المحققة لها بما يتلاءم مع استعداداهم، وما يساعد على تزويدهم بالمهارات الأساسية التي يحتاجها عملهم بعد التخرج ، وتسهم في التنمية الشاملة لمجتمعهم. وتقوم فلسفة الإرشاد الأكاديمي أساساً على تنمية شخصية الطالب ، وذلك من خلال التعرف على استعداده وميوله وقدراته وحالته النفسية والصحية ومدى تعاونه وثقته في مرشده من أجل

مساعدته في مواجهة مشكلاته الخاصة الأكاديمية والوظيفية على أسس علمية تحقق ذاته وتساعد على تنمية مجتمعه (الناجم ، 2004).

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية لمجال/المحتوى التعليمي

نص الفقرة	المتوسط	الدرجة
اشعر بانسجام المحتوى التعليمي في جامعتي مع متطلبات سوق العمل.	3.26	متردد
اشعر بان المحتوى التعليمي في جامعتي يجمع بين وحدة النظرية والتطبيق.	3.46	موافق
تعمل جامعتي على تنويع المحتوى التعليمي بما يحقق وحدة النظرية والبحث.	3.64	موافق
يثري المحتوى التعليمي المعرفة العلمية لديّ.	3.64	موافق
يزودني المحتوى التعليمي في كليتي بالمفاهيم والمهارات المتصلة بسوق العمل.	3.54	موافق
تحرص جامعتي على تحديث المقررات الدراسية وفق ما يتطلبه سوق العمل.	3.34	متردد
تعمل جامعتي على إدخال أنشـــطة على المقررات الدراســـية لإكســـابي المهارات اللازمة لسوق العمل.	3.26	متردد
تحاكي معظم المقررات الدراسية التي ادرسها كثير من متطلبات العصر الحديث.	3.30	متردد
شملت المقررات الدراسية في كليتي على مجموعة من التطبيقات العملية.	3.64	موافق
أضافت لي المقررات الدراسية معارف ومهارات جديدة يتطلبها سوق العمل.	3.68	موافق
تتناسب المقررات الدراسية في كليتي مع الزمن المحدد له.	3.42	موافق
شجعني المحتوى التعليمي على التفكير بدلا من تقبل الحقائق وحفظها.	3.52	موافق
المتوسط العام	**83.4**	**موافق**

يتضح من خلال **الجدول رقم (5)** أن استجابة خريجي الجامعات الفلسطينية على مجال المحتوى التعليمي قد كانت بدرجة استجابة موافق ، حيث بلغ المتوسط الحسابي له M=3.47 ، حيث سجلت النتائج أعلى متوسط حسابي للفقرة العاشرة والتي تنص " أضافت لي المقررات الدراسية معارف ومهارات جديدة يتطلبها سوق العمل" بمتوسط حسابي M=3.68 بدرجة استجابة موافق، في حين بينت النتائج أن أدنى الفقرات كل من الفقرة الأولى والسابعة بمتوسط حسابيM=3.26 والتي تنص" اشعر بانسجام المحتوى التعليمي في جامعتي مع متطلبات سوق العمل" و" تعمل جامعتي على إدخال أنشطة على المقررات الدراسية لإكسابي المهارات اللازمة لسوق العمل" ،وترى الباحثتان أن آراء الطلبة على مجال المحتوى التعليمي جاءت متباينة ،وتعزى الباحثتان هذا الاختلاف إلى اختلاف المحتوى التعليمي والمناهج التعليمية لكل جامعة وان كان المحتوى التعليمي بشكل عام متوافق بين الجامعات إلا أن الطلبة بعد تخرجهم يشعرون بوجود فجوة بين الدراسة النظرية والتطبيقية وفقا لمتطلبات سوق العمل ،لكن غالبية عينة الدراسة يتفقون في أن المحتوى التعليمي يركز على الجوانب النظرية في التخصصات على حساب الجوانب التطبيقية ، وهذه النتائج تتفق مع دراسة الحميدي (1999) التي أكدت على أن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية والمهارات الفنية الإدارية والتنظيمية ، وكذلك مع دراسة اليازوري (2012) التي توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضرورة الاهتمام بتجويد العملية التعليمية سواء في مجال التعليم العام أم التعليم الجامعي وذلك لإكساب الخريج المهارات اللازمة لسوق العمل. وتدعيما لذلك فقد أورد البيرماني أن التوسع في الفجوة بين العليم العالي وسوق العمل يرجع إلى المناهج الدراسية التي اتسمت بالثبات (البيرماني،2007).

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية لمجال/التعليم المستمر

نص الفقرة	المتوسط	الدرجة
تحرص جامعتي على توفير الموارد التعليمية الكفيلة بتحقيق أهداف التعليم المستمر.	3.200	متردد
ساعدني التعليم المستمر في جامعتي على تنمية المعارف اللازمة لتخصصي.	3.220	متردد
مكنني التعليم المستمر في جامعتي من تحسين مهاراتي في التفكير الناقد لحل المشكلات.	2.880	متردد
وفرت لي جامعتي البرامج اللازمة لتهيئتي لسوق العمل.	3.080	متردد
قدم لي التعليم المستمر خدمات تدريبية حديثة بناء على احتياجات سوق العمل.	3.020	متردد
اشعر أن التعليم المستمر حلقة وصل بين التعليم الأكاديمي وحقل التطبيق العملي.	3.280	محايد/متردد
عزز التعليم المستمر في جامعتي من ثقتي بنفسي.	3.280	متردد

ألحقني التعليم المستمر في جامعتي بدورات تدريبية لإكسابي المهارات اللازمة لسوق العمل.	3.200	متردد
ساعدني التعليم المستمر على التحليل المنطقي اللازم لسوق العمل.	2.860	متردد
تعمل جامعتي على تذليل بعض العقبات أمام الطلبة الراغبين في التعليم المستمر.	3.100	متردد
تصمم جامعتي برامج تدريبية مبنية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.020	متردد
المتوسط الحسابي	**3.21**	**متردد**

يتضح من خلال **الجدول رقم (6)** أن استجابة خريجي الجامعات الفلسطينية على مجال التعليم المستمر قد كانت بدرجة متردد حيث بلغ المتوسط الحسابي له M=3.10، وبينت النتائج أعلى متوسط حسابي للفقرة السادسة والسابعة والتي تنص " اشعر أن التعليم المستمر حلقة وصل بين التعليم الأكاديمي وحقل التطبيق العملي" و"عزز التعليم المستمر في جامعتي من ثقتي بنفسي" بمتوسط حسابي M=3.28 بدرجة استجابة متردد، في حين بينت النتائج أن أدنى الفقرات الفقرة الثالثة بمتوسط حسابيM=2.88 والتي تنص" مكنني التعليم المستمر في جامعتي من تحسين مهاراتي في التفكير الناقد لحل المشكلات." ، وترى الباحثتان أن السبب بخروج هذه النتيجة إلى ضعف بعض برامج وأنشطة التعليم المستمر التي تقدمها الجامعات ،وعدم تطوير برامج التعليم المستمر وفقا لتطورات سوق العمل ،وهذه النتائج تتفق مع دراسة Hart (2008) التي خلصت إلى مجموعة من المهارات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وهي :المعرفة بالبيئة المحيطة وإدارة الذات والمهارات الكتابية والتفكير الناقد والتغيير، وكذلك دراسة Louis (2006)إلى أن بعض المهارات مثل التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات تختلف من مجال إلى آخر من حيث سبل اكتسابها وأساليب تطبيقها ، وضعف العلاقة بين تلك المهارات ومجالات التطبيق في الميدان التربوي، وأيضا تتفق مع دراسة الحميدي (1999) التي أكدت على أن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية والمهارات الفنية الإدارية والتنظيمية.

وتدعيما لذلك فقد أورد قمبر أن التعلم المستمر ضرورة وله أهمية بالغة لأنه يربط العلم بالعمل والكتاب بالحياة والمدرسة بالمجتمع .(قمبر،1985،ص27)

وأيضا أورد تايلور أن التطور والمتغيرات التي تطرأ كل يوم هي مضاعفات هندسية تستدعي إلى أن ننظر إليها بجدية بالغة، ولعل انجح السبل إلى تدارك ما فات أو يفوت هو أن نجعل من المجتمع برمته جامعة مفتوحة تمارس عملية التعلم والتعليم المستمرين .(تايلور 1799، ص 197)

كما يرى بدران أن برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي للأفراد والمؤسسات في المجتمع ما هي إلا ترجمة حقيقية للوظيفة الثالثة للجامعات ،حيث تسهم هذه البرامج في تنمية القدرات المطلوبة للعصر الراهن توفير احتياجات سوق العمل.

وتخلص الباحثتان إلى الاستنتاج بان ما لمستاه من جراء المقابلات الشخصية وكونهن طالبات ما زلن على مقاعد الدراسة بان التعليم المستمر في هذه الجامعات لا زال لم يأخذ الدور الايجابي له،وان معظم ما يقدمه من دورات تكون مقابل مادي ومرتفع الثمن ،وان ما يقدمه من دورات غير متلائمة بشكل مغلق مع ما يتطلبه سوق العمل.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية لمجال/مهارات لغوية وتقنية

نص الفقرة	المتوسط	الدرجة
وفرت لي جامعتي برامج حديثة في الحاسب الآلي.	3.26	متردد
وفرت لي جامعتي الدعم الفني في تقنيات المعلومات والاتصالات.	3.12	متردد
مكنتني جامعتي من اكتساب المهارات المستحدثة اللازمة لسوق العمل.	3.08	متردد
وفرت لي جامعتي برامج تدريبية ما قبل التخرج لتسهيل اندماجي في سوق العمل.	3.24	متردد
اشعر أن جامعتي تعمل على تطوير البرامج التقنية المبنية على مستجدات سوق العمل.	3.02	متردد
نمت جامعتي المهارات اللغوية لدي من خلال البرامج التدريبية .	3.14	متردد
رفعت جامعتي من كفاءتي في تعلم اللغات المختلفة من خلال الدورات المستمرة.	2.92	متردد

قدمت لي جامعتي الحوافز المعنوية لتشجيعي على تعلم اللغات المختلفة.	2.90	متردد
المتوسط الحسابي	**3.09**	**متردد**

يتضح من خلال **الجدول رقم (7)** أن استجابة خريجي الجامعات الفلسطينية على مجال مهارات لغوية وتقنية قد كانت بدرجة استجابة متردد ، حيث بلغ المتوسط الحسابي له M=3.08 ، حيث سجلت النتائج أعلى متوسط حسابي للفقرة الأولى والتي تنص " وفرت لي جامعتي برامج حديثة في الحاسب الآلي" بمتوسط حسابي M=3.26 بدرجة استجابة متردد، في حين بينت النتائج أن أدنى الفقرات الفقرة الثالثة بمتوسط حسابيM=2.90 والتي تنص قدمت لي جامعتي الحوافز المعنوية لتشجيعي على تعلم اللغات المختلفة" ، وترى الباحثتان أن السبب بخروج هذه النتيجة كون عينة الدراسة من خريجي الجامعات الفلسطينية متفقين في رأيهم حول وجود فجوة كبيرة بين المهارات التي يتلقاها الخريج وبين المتطلبات المهارية اللازمة لسوق العمل وهذه النتائج تتفق مع دراسة Louis, (2006) إلى أن بعض المهارات مثل التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات تختلف من مجال إلى آخر من حيث سبل اكتسابها وأساليب تطبيقها ، وضعف العلاقة بين تلك المهارات ومجالات التطبيق في الميدان التربوي، وأيضا تتفق مع دراسة الحميدي (1999) التي أكدت على أن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية والمهارات الفنية الإدارية والتنظيمية.

وتدعيما لذلك أكد الحاج محمد انه ما يزال ربط التعليم وخصوصا التعليم المهني والتقني باحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والتقنية الهم الأكبر الذي يقلق الدول والشعوب لان غالبيتها لم تصل إلى الحل الشافي لازمة العمالة،رغم توصل معظمها إلى حلول مكنتها الحد من مشكلات العمالة.(الحاج محمد،2002).

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية لمجال/الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي

نص الفقرة	المتوسط	الدرجة
وفرت لي جامعتي مصادر المعلومات المطبوعة الكافية لإجراء بحثي العلمي.	3.3200	متردد
وفرت لي جامعتي مصادر المعلومات الرقمية(الالكترونية) الكافية لإجراء بحثي العلمي.	3.2200	متردد
وفرت لي جامعتي أجهزة الحاسوب مزودة بالبيانات الكافية لإجراء بحثي العلمي.	3.2400	متردد
توفر لي بوابة الجامعة الالكترونية مصادر التعلم الملائمة لأبحاثي.	3.0000	متردد
تحرص جامعتي على تنمية مهاراتي البحثية من خلال الدورات التدريبية .	3.0600	متردد
تحرص جامعتي على تنمية مهاراتي البحثية من خلال المحاضرات العلمية .	3.1400	متردد
وفرت لي جامعتي الدعم المالي اللازم لإجراء بحثي العلمي.	2.4800	معارض
شجعتني جامعتي على الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي.	3.0400	متردد
تحرص جامعتي على تذليل بعض العقبات أمامي من اجل انجاز بحثي العلمي.	2.8800	متردد
المتوسط العام	**3.04**	**متردد**

يتضح من خلال **الجدول رقم (8)** أن استجابة خريجي الجامعات الفلسطينية على مجال الابداع والابتكار في مجال البحث العلمي قد كانت بدرجة استجابة متردد ، حيث بلغ المتوسط الحسابي له M=3.04 ، حيث سجلت النتائج أعلى متوسط حسابي للفقرة الأولى والتي تنص " وفرت لي جامعتي مصادر المعلومات المطبوعة الكافية لإجراء بحثي العلمي" بمتوسط حسابي M=3.32 بدرجة استجابة متردد، في حين بينت النتائج أن أدنى الفقرات الفقرة السابعة بمتوسط حسابيM=2.48 والتي "وفرت لي جامعتي الدعم المالي اللازم لإجراء بحثي العلمي" ، وترى الباحثتان أن السبب بخروج هذه النتيجة يكمن في ضعف مستوى البحث العلمي وضعف تبادل الخبرات بين الجامعات في مجال البحث العلمي وهذه النتائج تتفق مع دراسة البغدادي واليازوري إلى حد ما.

وتدعيما لذلك فقد أكد (الحاج، 2002) أن البحث العلمي يحتل أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية ويمكن القول بان جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات التعليمية .

وأيضا أكد الزبيدي انه يمكن توظيف تكنولوجيا المعلومات وخصوصا الانترنت في مجال البحث العلمي وتقنين هذا التفاعل وذلك لما يوفره من مجالات التدريس المفتوح (الزبيدي،2000).

نتائج فرضيات الدراسة:

نتائج الفرضية الأولى والتي تنص على: (لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا أقل أو يساوي (05.(0 حول الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعزى إلى متغير الجنس). ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test) للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) المحسوبة ودرجات الحرية وقيمة الدلالة الإحصائية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (9): نتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغيرالجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	الدلالة
الارشاد الاكاديمي	ذكر	24	2.40	0.70	0.497
	أنثى	176	3.23.	0.72	
المحتوى التعليمي	ذكر	24	3.36	0.99	0.221
	أنثى	176	3.49	0.76	
التعليم المستمر	ذكر	24	2.56	0.83	0.799
	أنثى	176	3.18	0.90	
مهارات تقنية ولغوية	ذكر	24	3.02	0.92	0.419
	أنثى	176	3.09	0.76	
الابداع والابتكار في البحث العلمي	ذكر	24	2.59	0.95	0.024
	أنثى	176	3.10	0.75	
المجال الكلي	**ذكر**	**24**	**2.79**	**0.45**	**0.525**
	أنثى	**176**	**3.22**	**0.61**	

*** دال إحصائياً عند مستوى (0.05)**

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) حول الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعزى إلى متغير الجنس) على جميع مجالات الدراسة وعلى المجال الكلي باستثناء مجال الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي فقد تم رفض الفرضية وفقا لمتغير الجنس لصالح الاناث يعزى ذلك لتفرغ الفتيات ورغبتهن الشديدة في الإبداع والابتكار في البحوث العلمية، حيث بلغ مستوى الدلالة للمجال الكلي (.525) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة وعليه تقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس.

الجدول (10): نتائج اختبارتحليل التباين الأحادي حسب متغيرسنوات الخبرة

المجال	العمر		الجامعة		الكلية	
	الدلالة	النتيجة	الدلالة	النتيجة	الدلالة	النتيجة
الارشاد الاكاديمي	.505	قبول	000	رفض	000	رفض
المحتوى التعليمي	.10	قبول	.000	رفض	.000	رفض
التعليم المستمر	.147	قبول	.000	رفض	.181	قبول
مهارات تقنية ولغوية	000	رفض	.004	رفض	.000	رفض
الابداع والابتكار في البحث العلمي	.549	قبول	.136	قبول	.012	رفض
المجال الكلي	**.134**	**قبول**	**.004**	**رفض**	**.000**	**رفض**

*** دال إحصائياً عند مستوى (0.05)**

نتائج الفرضيّة الثانية والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) حول الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل (العمر، اسم الجامعة، الكلية).

وللتأكد من صدق الفرضيّة الصفريّة السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واستخراج مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى الأداة الكلية للدراسة كما هو مبين في الجدول السابق، فقد تم قبول الفرضية بمجالاتها مجتمعة ومنفردة وفقا لمتغير العمر، ومتغير الجامعة، ومتغير الكلية باستثناء مجال مهارات لغوية وتقنية فقد تم رفض الفرضية الخاصة بمجال المهارات اللغوية والتقنية وفقا لمتغير الفئات العمرية يعزى ذلك لاختلاف المراحل العمرية للخريجين ،حيث تختلف المهارات اللغوية والتقنية التي يمتلكها كل خريج عن آخر تبعا لتخصصه الجامعي، أما فيما يتعلق بمتغير الجامعة فقد تم رفض الفرضية بمجالاتها المختلفة باستثناء مجال الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي فقد تم قبول الفرضية ،ويعزى هذا الاختلاف إلى الاختلاف في نظام الجامعات حيث تختلف كل جامعة عن الأخرى في المناهج الدراسية وسياسات القبول والتسجيل وغيرها ، أما فيما يتعلق بمتغير الكلية فقد تم رفض الفرضية بمجالاتها المختلفة باستثناء مجال التعليم المستمر ويعزى هذا الاختلاف إلى الاختلاف في نظام الجامعات حيث تختلف كل جامعة عن الأخرى في المحتوى التعليمي والمهارات المختلفة لكل كلية.

للإجابة على السؤال الثالث حول المعيقات التي تواجه كل من التعليم ومؤسسات سوق العمل والخريجين بعد تخرجهم؟، فقد تم ترتيب إجابات المبحوثين وفقا للمعيقات الآتية:

حيث اتيح للمبحوثين الكتابة على هذا السؤال المفتوح للكشف عن أهم المعيقات التي تواجه كل من مؤسسات التعليم وسوق العمل والخريجين بعد تخرجهم، وبعد تجميع ما تم تدوينه من قبل المبحوثين حول هذه المعيقات، فقد اتضح ان 50% من عينة الدراسة يرون أن هناك ضعف في الابتكار والاستثمار في مجال البحث والتطوير بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، و 85% من عينة الدراسة يرون عدم الاهتمام بمواءمة مناهج التعليم العالي لتكون متلائمة مع احتياجات سوق العمل،25% من عينة الدراسة يرون ضعف المعلومات عن سوق العمل لرسم الاستراتيجيات الملائمة ، 55% من عينة الدراسة يرون قلة الاهتمام بتطوير التعليم المستمر للجوانب الفنية والمكملة لمساعدة الخريجين على الانخراط في سوق العمل، 45% من عينة الدراسة يرون قلة توفر المعلومات الدقيقة حول التعليم العالي وسوق العمل مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، 25%من عينة الدراسة يرون قلة الموارد المتاحة وصعوبة إدارتها ونقص الكفاءات اللازمة لهذه الإدارة، اختلاف العرض والطلب ومستوى الخريج في أغلب التخصصات العلمية، و35% من عينة الدراسة يرون صعوبة تطبيق واستحداث القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية في ظل الأوضاع السياسية الراهنة.

أما السبل لحل المعيقات التي سبق ذكرها كما يلي:

فقد اتضح من ما تم تدوينه من قبل المبحوثين أن السبل المناسبة لتخطي ما تم تدوينه من معيقات جاءت بتشجيع الابتكار والاستثمار في مجال البحث والتطوير بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، والاهتمام بمواءمة مناهج التعليم العالي لتكون متلائمة مع احتياجات سوق العمل، وضعف المعلومات عن سوق العمل لرسم الاستراتيجيات الملائمة ، والاهتمام بتطوير التعليم المستمر للجوانب الفنية والمكملة لمساعدة الخريجين على الانخراط في سوق العمل.

الاستراتيجيات المقترحة للفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

بعد التحليل وما اسفرت عنه النتائج، قامت الباحثات باقتراح بعض الاستراتيجيات التي من شأنها تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وفقا لمجالات الدراسة كما يلي:

أولاً: الإرشاد الأكاديمي

الإستراتيجية التوجيهية: ويتم ذلك من خلال العمل على تطوير الإرشاد الأكاديمي والخدمة الإرشادية بما يفي احتياجات الطلاب والسعي الدائم لرفع مستوى تقديم هذه الخدمات بما يلبي احتياجات الطلبة الأكاديمية ومن هذه الخدمات التي يجب العمل على تطويرها:

- مساعدة الطلاب على اختيار التخصص المناسب وفقا لإمكاناتهم واهتماماتهم العلمية واحتياجات سوق العمل.
- العمل على متابعة الطلاب أكاديميا والتعرف على المشكلات والعقبات التي تحول دون قدرة الطلاب على التحصيل العلمي.

- تزويد الطلاب بالنصائح التي تمكنهم من فهم ميولهم وقدراتهم وتوظيفها بالعملية التعليمية .
- العمل على عقد ورش العمل والبرامج الإرشادية التي تهدف إلى تطوير أداء الطلاب.
- العمل على إعداد الكتيبات والمطبوعات الإرشادية التي تساعد الطلبة أثناء دراستهم الأكاديمية.

ثانياً: المحتوى التعليمي

إستراتيجية التنويع في عملية التعليم والتعلم: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقليل الآثار الضارة التي تترتب على عملية التلقين والحفظ ،وان تجعل الطالب نشيطا ومشاركا في العملية التعليمية بايجابية وذلك من خلال العمل على:

- العمل على ربط المحتوى التعليمي بالحياة العملية وسوق العمل.
- العمل على ربط المحتوى التعليمي بالتطورات التقنية المعاصرة.
- التوسع والتنوع في طرق التدريس المختلفة كأسلوب لتشجيع الطلاب على فهم المحتوى التعليمي.
- إعادة هيكلية المحتوى التعليمي الدراسي بإعطاء مساحة اكبر للجوانب المهارية مقابل الجوانب المعرفية التي يتلقاها الطالب.

ثالثاً: التعليم المستمر

1.إستراتيجية التمكين: من خلال العمل على مساعدة الطلبة وتمكينهم من مواجهة تغيرات سوق العمل وذلك من خلال:

- الاهتمام بكافة أنواع التعليم المستمر وآخر تطوراته الحديثة وعدم الاكتفاء بالتعليم المستمر التقليدي.
- الحرص على مواكبة التطورات العلمية في مختلف المجالات العلمية أثناء التعليم المستمر.
- الحرص على توفير كافة الموارد التعليمية الكفيلة لتحقيق أهداف التعليم المستمر.
- تذليل العوائق أمام الطلبة الراغبين بالتعليم المستمر.
- ضمان وجود حالة من التوازن الفعال بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاعين الخاص والعام.

2.إستراتيجية تخفيض التكلفة : تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم خدمات التعليم المستمر إلى الطلبة بكلفة اقل وذلك لتشجيع الطلبة على عملية التعليم المستمر ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل.

رابعاً: المهارات اللغوية والتقنية

إستراتيجية التركيز: من خلال التركيز على المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل وهي اللغة الانجليزية والمهارات التقنية وذلك من خلال العمل على :

- تزويد الطالب بالمهارات اللغوية والتقنية التي تؤهله لسوق العمل .
- إدخال مقررات دراسية إلزامية باللغة الانجليزية .
- تدريب طلاب الجامعات في مؤسسات القطاعين الخاص والعام تمهيدا لالتحاقهم بسوق العمل.
- تصميم برامج تدريبية مبنية على استعمال التكنولوجيا الحديثة من اجل تلبية احتياجات سوق العمل من الطلبة المتدربين .
- وضع آلية لتطوير التعليم المهني والتقني تتجاوب مع متطلبات سوق العمل.
- وضع الحوافز التشجيعية لدفع الطلاب للالتحاق بالتعليم التقني .
- وضع الحوافز التشجيعية لدفع الطلاب لتعلم اللغة الانجليزية .
- الاهتمام برفع مستوى اللغة الانجليزية لطلبة الجامعات.

خامساً: الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي

إستراتيجية تطوير البحث العلمي:تهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير البحث العلمي وذلك من خلال العمل على:

- دعم الابتكارات الفردية والانجازات الجماعية في مجال البحث العلمي وتوفير لها التسهيلات والوسائل لانجاز هذه الأبحاث.
- تكوين هيكل مناسب لدعم الأنشطة البحثية عبر الأقسام الجامعية على المدى الطويل.

- العمل على تطوير المبادرات الطلابية للتوسع في برامج البحث والإبداع والابتكار .
- العمل على تشجيع الطلاب لعمل الأبحاث من خلال المسابقات والمنافسة البحثية الداخلية.
- العمل على تبادل الخبرات العلمية البحثية بين الجامعات.
- إنشاء مراكز البحث العلمي لمساعدة الطلاب على انجاز بحوثهم العلمية .
- توفير الدعم المالي لانجاز البحوث العلمية.
- التدريب المستمر للطلبة على كيفية انجاز البحث العلمي.
- عقد المحاضرات والندوات التي تساعد الطلبة على فهم علاقة البحث العلمي بالمجتمع وسوق العمل ،ودوره في حل القضايا والمشكلات المجتمعية.
- العمل على إكساب الطلبة المهارات اللازمة من خلال خبرات وتجارب من ذوي الخبرة بمجال البحث العلمي.
- توجيه الطلبة نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية احتياجات سوق العمل.
- توفير المكتبات الرقمية التي توفر الأبحاث العلمية التي تمكن الطلبة من الاستفادة منها.
- إعداد السجلات البحثية المزودة بالأبحاث العلمية لمساعدة الطلبة على الحصول على المعلومات اللازمة لبحثهم العلمي.
- تمكين الطلاب من المهارات البحثية العلمي ذات العلاقة بمجال التخصص.
- توفير موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
- توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي.
- توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يملكون القدرة على الإبداع والابتكار.
- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية وإتاحتها للطلبة.
- تشجيع نشر الإنتاج من البحوث العلمية للطلبة .

الاستنتاجات:

من واقع اطلاع الباحثتان على الأدبيات والدراسات السابقة وما توصلت إليه نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

تبين أن درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة جميعها قد كانت تتراوح بدرجة موافق ومتردد وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) حول الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة (الجامعة، العمر، الكلية او التخصص، الجنس).

التوصيات:

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج واستنتاجات توصي الباحثتان بالآتي:

- ضرورة اهتمام الجامعة بالإرشاد الأكاديمي لأنه يعتبر احد أهم الخدمات التربوية والإدارية للعملية الإدارية ،وذلك من خلال العمل على وضع مرشدين أكاديميين من ذوي الكفاءة والخبرة في متطلبات سوق العمل.
- ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة.
- العمل على استحداث المناهج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية.
- وجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.
- العمل على تطوير التعليم المستمر من خلال تصميم وتنفيذ البرامج وورش العمل التدريبية الخاصة ذات الجودة العالية وذلك بالتعاون مع مختلف الأقسام الأكاديمية وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- وجوب العمل على تطوير استحداث البحث العلمي وربطه بسوق العمل والعمل على توفير ميزانية خاصة للبحث العلمي ،والعمل على تبادل الخبرات مع جامعات الخارج في مجال البحث العلمي.

- ضرورة العمل على تطوير مهارات الطلاب لكي تلاءم سوق العمل من خلال إلحاقهم بدورات تعليمية وتصميم برامج تدريبية لهم ترفع من فرص حصولهم على وظائف جيدة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية

الأيوبي، منصور (2008): المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني ، بحث مقدم لمؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين(واقع وتحديات وطموح)،الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية ، فلسطين، 12-2008/10/13.

البغدادي، أكرم(2014): العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية :دراسة حالة قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين.

البيرماني ، تركي (2007):الجامعات العراقية الواقع والطموح تركي / مؤسسة الحوار المتمدن العدد2073 .

التائب، عادل(2014)كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين. بحث مقدم لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة البلقاء. الأردن.

تايلور تشارلز(1799) بحثه في كتاب التجديدات في التربية العلمية والتكنولوجية اليونسكو، تحرير دافيدبلايتون، تعريب ميخائيل خوري، بلجيكا 1799 ، المجلد الثاني، 197.

جمال سلامة علي : كتاب" تحليل العلاقات الدولية. دراسة في إدارة الصراع الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

الحميدي،عبد الرحمن سعد واخرون(1999): انماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية ، مطابع الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض.

الزبيدي ، ماجد توهان :الانترنت و التدريس في علوم المعلومات و المكتبات ، مجلة رسالة 2، مارس، مايو 2000 ص 66 ، المكتبة ، صحيفة المكتبات الأردنية ، المجلد 35 ، العدد ،2000،ص66.

الزواوي،خالد (2004):البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربي ط1،القاهرة، مصر الناجم،سعد عبد الرحمن ورشاد علي موسى(1416ه): وظائف الإرشاد الأكاديمي كما يراه الطلبة في مستويات الدراسية وتخصصات أكاديمية مختلفة في كلية التربية جامعة فيصل ، الرياض، مجلة التعاون ،السنة الحادية عشر، العدد الحادي والأربعون، 116.

السالم ،مؤيد سعيد(2005):أساسيات الإدارة الإستراتيجية ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن.

سكر، احمد(2011): واقع التدريب المهني ومدى ملائمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني:دراسة حالة خريجي مراكز التدريب والتابعة لوزارة العمل في قطاع غزة 2011-1991، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

شحاتة، حسن، عمار، حامد(2004): مداخل إلى التعليم المستقبل في الوطن العربي ، الدار المصرية اللبنانية.

العتيبي، منير(2008): تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل ، دراسة دكتوراة غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.

عوض، محمد احمد(2004): الإدارة الإستراتيجية الأصول والأسس العلمية ، أكاديمية السادات والعلوم الإدارية الإسكندرية ،الإسكندرية.

قمبر،محمود(1985): تعليم الكبار،دار الثقافة، الدوحة، 27.

المغربي ، عبد الرحمن عبد الفتاح (1999): الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، مجموعة النيل العربية ، مدينة النصر، القاهرة.

وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية (2012): الخريجون وسوق العمل. http://www.mop.ps/ar/upload_file/2984576857463748.pdf

اليازوري ، أيمن وآخرون(2012): الخريجون وسوق العمل ، وزارة التخطيط الخارجية ، فلسطين.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Louis.Anna(2006): Re-Disciplining Generiv Skills: An Examination of the Relationship Between the Disciblinary context and Generic skill in Higher Education PHD Thesis, Faculity of education University of Melboume.

Thomes Wheelem & David Hunger,Stretegic Management ,Addison westey publishing company.